دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي

The role of electronic administration in devoting administrative transparency and fighting administrative and financial Corruption

تاريخ الاستلام: 2020/04/10؛ **تاريخ القبول:** 2021/01/06

ملخص

تعتبر الإدارة الإلكترونية أسلوبا إداريا جديا يتماشى و تطورات التكنولوجيا الرقمية وقد حقق تطبيقها في العمل الإداري ميزات هامة في ما يخص نجاعة التسيير الإداري و المالي للمرافق العامة، و يمكن للرقمنة أن تساهم أيضا في جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي عبر ما توفره من شفافية و دقة في البيانات وتسهيل عمل آليات الرقابة على المال العام والأعوان العموميين والموظفين، و لرقمنة المالية العامة للدولة وإدارات الضرائب والمحاسبة دور بارز في ذلك إلى جانب وضع أنظمة المعلومات على مستوى المصالح المكلفة بالتعاقد في الصفقات العمومية والتسيير الإداري لما تتضمنه العمليتان من انفاق عمومي كبير و تداخل عدة جهات فيهما.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الرقمنة، الفساد الإداري، الفساد المالي، الشفافية

* الهاشمي مزهود

مصطفى رباحي

مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

Abstract

Electronic administration is considered a new administrative method in line with the developments of digital technology. Its application in administrative work has achieved important advantages in terms of management efficiency. Administrative and financial facilities for public utilities, and digitization can also contribute to efforts of fighting administrative and financial corruption through the transparency and accuracy of the data it provides Facilitating the work of the mechanisms for controlling
public money, public officials and employees, The digitization of the country's public finances and the tax and accounting departments has a prominent role in this,
In addition to setting up information systems at the level of the departments in charge of contracting in Public deals and administrative administration of the large public
expenditures involved in both operations And the overlap of several sides in the..

Key words: electronic administration, digitization administrative corruption, financial corruption, trans

Résumé

L'administration électronique est considérée comme une nouvelle méthode de gestion en phase avec les évolutions de la technologie numérique Son application dans le travail administratif a obtenu des avantages importants en termes d'efficacité de gestion Les facilités administratives et financières pour les services publics et la numérisation peuvent également contribuer aux efforts de la Lutte contre la corruption administrative et financière par la transparence et l'exactitude des données qu'elle fournit Faciliter le travail des mécanismes de contrôle des deniers publics, des fonctionnaires et des employés, La numérisation des finances publiques du pays et des services fiscaux et comptables joue un rôle prépondérant dans ce Outre la mise en place de systèmes d'information au niveau des services en charge de la passation des marchés publiques et gestion administrative des dépenses publiques importantes impliquées dans les deux opérations et le chevauchement de plusieurs côtés en eux.

Mots-clés: administration électronique, numérisation, corruption administrative, corruption financière, transparence.

Corresponding author email : elhachemi.mezhoud@umc.edu.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2020.

I – مقدمة

في ظل هذه الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم فإن التحول من الحكومة بصورتها التقليدية إلى الإلكترونية أضحت من الضرورات الحتمية التي يجب أن تسعى إلى تطبيقها كل دولة عصرية ، تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية ، ولا تتخلف عن هذه النهضة المعلوماتية ، وذلك لما لها من الايجابيات خاصة في مجال المرافق العامة ، و ما تقدمه من خدمات ، ما يجعل التحول إليه أصبح حتميا، لما يلعبه من أدوار في سرعة الانجاز ، وتخفيض التكاليف و تبسيط الاجراءات الإدارية، فضلاً عن تحقيق الشفافية في الادارة ومكافحة الجرائم الوظيفية وعلى رأسها الفساد الإداري و كذلك الفساد المالي.

حيث يعد الفساد الإداري مشكلة عالمية يترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... على حد سواء فالفساد يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في المنظمات العامة ، ويضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية بالدولة، كما يعيق تدفق الاستثمار الأجنبي و يصر ببيئة ومناخ الأعمال في الدولة التي ينتشر فيها

و قد بدأت الجزائر مطلع الألفية الجديدة في تبني رؤية وطنية للتحول الرقمي في إداراتها العامة، وصولا إلى مشروع "الجزائر الإلكترونية" الذي وع تصورا للتحول الشامل نحو تبني الرقمنة في قطاعات واسعة من الإدارة العمومية الجزائرية.

و تظهر أهمية و فعالية الرقمنة في الإدارة العمومية من خلال تبسيط الإجراءات وخفض تكاليف و نفقات إقامة المرافق العامة، فضلا عن إضفاء نوع من الشفافية على الإدارة و تعاملاتها و بياناتها في مواجهة الجهات التي تملك سلطة الرقابة عليها بمختلف صور الرقابة (الإدارية، الوصائية، القضائية).

و سنركز على دراسة جانبين من تأثير الإدارة الإلكترونية و تطبيقها على عملية الوقاية من الفساد و مكافحته ، وهما المتعلقان بالفساد الإداري من خلال ربط أكبر للأعوان العموميين و المسيرين بنظام يضمن الانكشاف في البيانات مع هيئات الرقابة و جابن آخر مهم -كما نعتقد- و هو عصرنة الإدارة المالية في الدولة من جهات جبائية أو محاسبية بما يعود بالإيجاب على عملية حماية المال العام و تحصيل الحقوق المالية و الالتزامات المترتبة على الأفراد و المؤسسات العامة أو الخاصة على نحو أفضل، فكيف يمكن لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية أن يساهم في دعم جهود اعملية مكافحة الفساد ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من تساؤلات فرعية:

- ما مفهوم الإدارة الإلكترونية ؟
- ما المقصود بالفساد لغة و قانونا ؟
- ما دور الرقمنة في عملية مكافحة الفساد الإداري ؟
- كيف تؤثر عملية رقمنة المالية العامة للدولة في مواجهة الفساد الإداري والمالي؟

وسنعتمد في معالجتنا لهذه لهذا الموضوع على ثلاث مناهج رئيسية، المنهج الوصفي فيما يتعلق بالتعريفات و استعراض بعض الأحكام التشريعية، المنهج التحليلي في عملية تحليل محتوى النصوص و محاور البحث، و المنهج المقارن كلما اقتضت الضرورة لذلك على سبيل الاستئناس بتجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

وقد قسمنا موضوع هذه البحث إلى محورين، كل محور مقسم إلى جزئين:

المحور الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري

المحور الثاني: رقمنة الإدارة العامة و الإدارات المالية كآلية لمكافحة الفساد

II - المحور الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري والمالي

الإدارة الرقمية أو الإلكترونية هي استعمال و تسخير الوسائل التكنولوجية و الرقمية في التسيير الإداري و تقديم الخدمات العمومية و المعاملات المتعلقة بالإدارات فيما بينها أو

الخدمات المقدمة للجمهور، أما الفساد بصورة عامة فيمثل ظاهرة مركبة و متنوعة و متفاوتة الشدة و ذات أبعاد متعددة من حيث طبيعتها و الفاعلين فيها و العوامل المتداخلة فيها فهي ظاهرة متعددة الأشكال و الأنماط فهناك فساد سياسي، فساد إداري، فساد مالي وغيرها.

II -1 الجزء الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

وهي عبارة عن استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خاصة شبكة الانترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بالمنشآت الإدارية الخاصة بالمنشآت الحكومية، [1] الذي يتبين من هذا التعريف أن الأساس الذي تقوم عليه الإدارة الإلكترونية هو استخدام نظم الشبكات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خاصة شبكة الانترنت التي تعتبر السبب الرئيسي لظهور و انتشار جميع مصطلحات الأعمال الإلكترونية، كما أن الهدف من وراء تطبيق الغدارة الإلكترونية هو تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة و فاعلية الأداء.

كما تعرف أيضا على أنها وسيلة لرفع أداء و كفاءة الحكومة و ليست بديلا عنها و لا تهدف إلى إنهاء دورها و هي إدارة بلا أوراق إلا أنها تستخدم الأرشيف الإلكترونية و الأدلة و المفكرات الالكترونية و الوسائل الصوتية و هي إدارة بلا مكان و تعتمد أساسا على الهاتف المحمول و هي إدارة بلا زمان حيث تعمل أربعا و عشرين ساعة في اليوم و هي إدارة بلا تنظيمات جامدة. [2]

يرى جانب من الفقه المصري أن الإدارة الإلكترونية هي: **"** إدارة الأعمال الحكومية بلا ورق، فهي تشمل مجموعة من الأساسيات حيث يوجد الورق و لكن لا تستخدمه بكثافة و يوجد الأرشيف الإلكتروني، و البريد الإلكتروني، و الأدلة و المفكرات الإلكترونية و الرسائل الصوتية و نظم تطبيقات المتابعة الآلية، إدارة بلا مكان، و تعتمد بالأساس على التليفون المحمول، إدارة بلا زمان فالعلم أصبح يعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة في اليوم**"**، و يؤيد أنصار هذا الراي التفرقة بين مصطلحات الإدارة الإلكترونية و الحكومة الإلكتروني حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل ، فالإدارة الإلكترونية هي الجزء و تعني تحويل جميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التطورات التقنية الحديثة (العمل الإلكتروني) او الإدارة بلا ورق. [3]

أولا : مزايا الاعتماد على نظام الإدارة الإلكترونية

إن التحول إلى الحكومة الإلكترونية كأسلوب جديد لتقديم الخدمات و توفير المعلومات، مطلب ملح للحكومات على تباين أشكالها و على امتداد العالم لما فيها من إيجابيات تبررها و ضرورات تقتصيها [4] نبين منها:

1. في انتشار وسائل الاتصالات الحديثة كالإنترنت و الهاتف و التلكس و نحوها، و تمكن الأجهزة الحكومية من القدرة الفنية للاستفادة من هذه الثورة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات و امتلاكها لمكناتها المادية، أصبحت الحكومة بكافة فروعها و مؤسساتها واحدةً بواحدة ، قادرة على التفاعل فيما بينها بشكل مباشر، ينعكس على حسن الأداء و سرعته و فاعليته، و بالتالي الارتقاء بالأداء الحكومي إلى أعلى مستوياته.

ثم تميز الأداء الحكومي من خلال سرعة الخدمة، و تقديمها من نافذة واحدة توفر على المتلقي الوقت و الجهد و النفقات ، ثم دقة المعلومة المقدمة لطلابها من خلال الاعتماد على تقنيات الحاسب الآلي في أعمال محاسبية و اعتماد نماذج إدارية تسهم في توحيد أسلوب العمل الإداري و تحقيق العدالة و الاستقرار الإداري بالإضافة إلى انتشار المعلومة المقدمة من الحكومة الإلكترونية.

أيضا أصبح من السهولة تطبيق أنظمة التغذية العكسية، التي تعطي الإدارة صورة واضحة عن مدى رضا المواطن و قطاعات الأعمال المختلفة عن مستوى و جودة و أسلوب الخدمة المقدمة، فتستطيع الإدارة الإلكترونية و عبر وسائل الاتصال الحديثة المتاحة للجميع اليوم، و منها البريد الإلكتروني و الهاتف المحمول و سواها من بث رسائل و طلب تعبئة استبيانات مثلا بغية قياس مستوى الأداء، أو مدى التقدم الحاصل فيه، و بما ينعكس في كل الأحوال على تميز الأداء الحكومي بشكل عام، و قدرته على منافسة القطاع الخاص، و المحافظة على مورد دخل مناسب للخزينة العامة. [5]

2. التفاعل الإيجابي بين مؤسسات الدولة، وتكامل عملها إلكترونيا، وبما يخدم المواطن بالدرجة الأولى كما يخدم قطاعات الأعمال إن كان بتقديم الخدمة التقليدية بوسائل تقنية مستحدثة، أو تقديم المعلومة المطلوبة بلغة و طريقة سهلة و متاحة للجميع حتى من خارج حدود البلد.

3. تسويق المنتجات و الخدمات عالميا، و بالتالي قدرة البلد على جذب الاستثمارات و تحقيق البيئة الاستثمارية الآمنة من جهة، و المحفزة من جهة أخرى، مع ما تقدمه للمستثمر من تكاملية الظروف و الخدمات و الفرص مع العالم الخارجي.

4. القدرة على تعظيم الإنجاز و توفير الخدمات الحكومية و المعلومات أيضا على مدار الساعة، و خلال كامل أيام الأسبوع من خلال فتح قنوات اتصال جديدة و متنوعة بين الأجهزة الحكومية من جهة، و المواطن و قطاعات الأعمال من جهة أخرى. [6]

5. القدرة على تطوير و تحديث البيانات و المعلومات و الخدمات فورا، و بشكل يوفر على المواطنين و قطاعات الأعمال و الوقت و الجهد، و يساهم في تعزيز الإنتاجية.

6. تحقيق الربط الوجوبي بين الإدارة الحكومية مركزية كانت أو محلية و بين القطاع الخاص، فقد جعلت ثورة تقنية نظم المعلومات الترابط بين القطاع الخاص و القطاع الحكومي أمرا لا بد منه في سبيل تكامل الدور، و تحسين الأداء العام و تقديم الخدمات للمواطنين و قطاعات الأعمال بأسلوب عصري.

وقد أكدت خطة عمل جنيف الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2003 أهمية أن تشمل الأعمال الإلكترونية شتى مناحي الحياة من حيث الحكومة الإلكترونية ، الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الاعمال و التجارة الإلكترونية، التوظيف الإلكتروني، البيئة الإلكترونية، الزراعة الإلكترونية و غيرها، و أن توظيف تكنولوجيا المعلومات و استثمارها يجب ألا تغفل أي جانب من ذلك.

هذا و أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام و أتمتة قطاع الأعمال ساهم في رفع الكفاءة و توفير التكلفة، و رفع مستويات الخدمة مما ساعد في تحقيق الإصلاح الإداري، كما ساهم في تحسين مستويات الشفافية في الأداء مما ينعكس على ثقة المواطن بالحكومة. [7]

ثانيا: الإدارة الإلكترونية وسيلة لتعزيز الشفافية الإدارية

تحقيق الشفافية في انجاز العمل الحكومي الإداري، من حيث تقديم الخدمة حيث يمكن مراقبة حسن سي المعاملات الإدارية المطلوبة، سواء من قبل أجهزة الرقابة الإدارية الداخلية منها أو الخارجية، أم من قبل متلقي الخدمة أو طالب المعلومة أيا كان.

كما يمكن توفير الشفافية من حيث توفير المعلومة، و ذلك أن التحول إلى تقديم الخدمات الحكومية و توفير المعلومات المطلوبة من شكلها التقليدي إلى الشكل التقني المتمثل بالحكومة الإلكترونية بأوسع محاور تطبيقها على الواقع، يعني التوقف عن الاتصال المباشر بين الموظف الحكومي و المستفيد من الخدمة الحكومية أو المعلومات الحكومية و بالتالي غياب حالات التأثير على عمل الموظف الحكومي، الذي أصبح في ظل الحكومة الإلكترونية يتعامل مع المراجعين عن بعد، مما يعطيه المساحة المطلوبة لإنجاز أكبر قدر

من العمل، و بأكبر قدر من الإتقان في بيئة شفافة تقيم العدالة المطلوبة بين كافة متلقيي الخدمة.

هذا بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الجمهور، حيث يمكن لطابي الخدمة أو المعلومة الدخول بالإجراءات الإدارية المؤدية إلى مطلبهم في وقت واحد و أن يتلقوا الخدمة أو المعلومة المطلوبة في وقت واحد و بما لا يجعل إجراءات المعاملة بين يدي موظف خاضعة لمزاجه و اندفاعه نحو العمل. [8]

هذه الشفافية الإدارية و العدالة المتحققة تسهم في التقليل من حالات الفساد الإداري نظرا لدقة الرقابة المباشرة على أعمال الموظفين و امكانية اكتشاف الخطأ الإداري مقصودا كان أو غير مقصود فور وقوعه.

II -2 الجزء االثاني: مفهوم الفساد

إن ذكر المفاهيم اللغوية و الاصطلاحية قد يساعدنا على تفسير الفساد عموما ما يعطينا إطارا واضحا للظاهرة و المقصود بها.

أولا: تعريفات الفساد: لغة وفقها واصطلاحا وقانونا:

1- الفساد لغة: ويعني فساد شيء ما، كفساد الغذاء وتحوله عن حالته إلى حالته أخرى مرضية أو تحلل عناصره، بحيث تفتقد العناصر المفيدة قيمتها و تتكاثر العناصر الضارة مسببة تعفنه، و الفساد ينصرف إلى فساد الأشياء المادية و تعفنها فيقال: فسد الشيء أي تعفن أو أنتن فهو فاسد.

و المفسدة خلاف المصلحة و هو مأخوذ من الفعل فسد، يفسد إذا ذهب صلاح الشيء و هو نقيض الاعتدال و خروج الشيء عنه قليلا كان أو كثيرا بمعنى: فسد الشيء أي: لم يعد صالحا.

و أخيرا فالفساد هو التلف و العطب و الاضطراب و الخلل، و إذا فسد الشيء فإنه لم يعد صالحا و غالبا ما يأتي الفساد في الشيء من نفسه و ذاته، أما الإفساد فإنه يتحقق بفعل عامل خارجي ، فالفساد كلمة تشمل كل ما يخالف القيم الصحيحة و البناء السليم في المجالات كافة ففساد الشيء يعني بطلان المنفعة و الشيء الفاسد يعني إلحاق الضرر بالمنتفع به من الشيء نتيجة حرمانه من المنفعة.

2- الفساد فقها: يدور التعريف الفقهي للفساد على المعنى اللغوي، فهو يأتي تارة بمعنى الإبطال مرة و بمعنى إصابة الشيء بالعطب، و بمعنى الاضطراب و الخلل مرة، و كذلك يأتي بمعنى إلحاق الضرر و عرف جمهور الفقهاء الفساد بأنه:" مخالفة الشرع بحيث لا يترتب عليه الآثار، والفساد من الأعمال ما خالف أمر الشارع قاصدا المخالفة، و الفساد من الاعتقاد ما خالف عقيدة التوحيد قاصدا المخالفة، و الفساد من الاقوال ما خالف برهان العقل قاصدا المخالفة. [9]

و الفساد في الشريعة الإسلامية يأخذ مفهومه من القرآن الكريم حيث نجد آيات كثيرة تحذر منه و تبين الجزاء المترتب عليه، ال الله تعالى:{ إنما جزاء الذين يحاربون الله و رسوله و يسعون في الأرص فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم و أرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا و لهم في الآخرة عذاب عظيم } [10]، وقوله سبحانه:{ ولا تفسدوا في الارض بعد إصلاحها}. [11]

فالفساد يقصد به عدم الصحة، و هو ما يعني البطلان لأن الصحة تترتب آثارها الشرعية عليها و البطلان لا تترتب آثاره الشرعية عليه، لأن الشارع إنما رتب الآثار على أفعال و اسباب و شروط تتحقق كما طلبها و شرعها فإذا لم تكن كذلك فلا اعتبار لها شرعا و من هنا يؤخذ أن صدر عن المكلف من افعال أو أسباب أو شروط و لم يتفق و ما طلبه الشارع أو ما شرعه يكون غير صحيح شرعا، و لا يترتب عليه أثره سواء كان عدم

صحته لاختلال ركن من أركانه أم لفقد شرط من شروطه ، سواء كان عبادة أم عقد أم تصرفا و على هذا لا فرق عند جمهور الفقهاء بين الفساد و البطلان. [12]

3- تعريف الفساد اصطلاحا.

تناول الباحثون تعريف الفساد كل حسب تخصصه، حيث أن النظرة إلى الفساد و محاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث، فقد عرفه الاقتصاديون على أنه: "العلاقة بين الاستثمار و التنمية الاقتصادية من جهة و نوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى"، واستنتجوا بأن صعف المؤسسات العامة هو أحد أهم أسباب الفساد و يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن تم بطئ عجلة التنمية.

أما علماء السياسة فعرفوه على أنه:" الفساد الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا و تتم معاملاته في سرية نسبية و لا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة و توظيف الأقارب من غير ذوي المؤهلات و الخبرات و ما إلى ذلك".

فيما علماء الاجتماع عرفوه بأنه:" كل فعل يعتبره المجتمع فاسدا و مرفوضا و يشعر فاعله بالذنب و هو يقترفه"، أما من ناحية علماء القانون فلم يتفقوا على تعريف جامع مانع للفساد و ذلك لأسباب سيتم التفصيل فيها لاحقا.

4- تعريف الفساد من منظور قانوني.

أ- تعريف الفساد على الصعيد الدولي: لعدة اعتبارات نجد مصطلح الفساد في العلوم القانونية غير معرف بطريقة واضحة و موحدة و حتى في فترة إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أوائل العام 2002 ، كان الاتجاه يذهب نحو تعريف الفساد و الاعتقاد بتحديد أنواع السلوكيات و العلاقات و الإجراءات الفاسدة و المفسدة.

كما ان المندوبين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تجنبوا تبني تعريف شامل للفساد معتبرين أن ذلك غير ممكن و غير ضروري ، واقتصرت الاتفاقية على ذكر الأعمال الجرمية التي تعتبر سلوكا فاسدا تاركة للدول الاعضاء إمكانية معالجة أشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلا على أساس ان مفهوم الفساد مرن و قابل للتكييف بين مجتمع و آخر إلا أنه وردت عدة تعاريف للفساد الإداري حيث عرفه البعض بأنه :"تعبير عن استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو الحصول على منفعة اجتماعية بالطريقة التي يترتب عليها خرق للقانون أو مخالفة للتشريع و المعايير الأخلاقية و بذلك يتضمن الفساد انتهاكا للمصلحة العامة و انحرافا عن السلوك السوي في التعامل و هو بهذا سلوك غير مشروع قانونا و غير مقبول اجتماعيا.

كما يعرف الفساد الإداري بأنه :" مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين و الهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر. [13]

كما أن منظمة الشفافية الدولية **Transparency International** ،عرفت الفساد سنة 2004، بأنه:" سوء استغلال السلطة الموكلة أو الوظيفة في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية خاصة".

ب- تعريف القانون الجزائري للفساد المالي والإداري.

تطرقت المادة الثانية من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، تطرقت للفساد معرفة إياه على أنه:" الفساد هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون". [14]

وبالرجوع إلى الباب الرابع من القانون و الذي أحالت عليه المادة سابقة الذكر نجد الجرائم المقصودة تتمثل في ما يلي: رشوة الموظفين العموميين، الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين العموميين الأجانب و موظفي المنظمات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، الغدر، الإعفاء و التخفيض غير القانوني للضريبة و الرسم، استغلال النفوذ ، إساءة استغلال الوظيفة، تعارض المصالح، أخذ فوائد بصورة غير قانونية، عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، الإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا، التمويل الخفي للأحزاب السياسية، الرشوة في القطاع الخاص، تبييض العائدات الإجرامية، الإخفاء، إعاقة السير الحسن للعدالة، البلاغ الكيدي، عدم الإبلاغ عن الجرائم.[15]

إذن فالمشرع الجزائري جعل تعريفه للفساد من خلال تعريفه لكل جريمة تكيف و تصنف على أنها جريمة فساد على حدى و هذا منطقي لصعوبة ضبط تعريف يلم بكل جوانب هذه الجرائم المتعددة.

ثانيا: آثار الفساد الإداري والمالي.

إن للفساد الإداري آثارا مؤذية لاقتصادات الدول و استقرار انظمتها السياسية، المالية، القضائية، كونه يشكل أخطر عائق أمام عملية التنمية كما يضرب البنى الأساسية لهذه النظم و من هنا سنستعرض بعضا من هذه الآثار، كما سنعرج على بعض الآليات و الطرق التي تلعب دورا في التصدي لهذه الظاهرة.

يتسبب الفساد في تعطيل القانون و ينتهك حقوق الإنسان و الديمقراطية و النظام الاقتصادي كما يعد بعدا من أبعاد معيقات التنمية بكافة توجهاتها لعلاقته بالهدر في الموارد و زيادة التكلفة بالجودة و النوعية و تجاوز على المقاييس و المواصفات، و مما لا شك فيه فإن مقاربة آثار الفساد تحمل أحكاما قيمية و يرتبط قياسها بمؤثرات ثقافية و قانونية و حضارية فما قد يعد فسادا في مجتمع من المجتمعات قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر[16] وفي العموم على مختلف مظاهر حياة الأفراد و المجتمعات و تمس معطيات الحياة في أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية و الصحية و التعليمية و الأخلاقية و السياسية و الأمنية و من بين هذه الآثار:

1- إضعاف كفاءة العمليات الحكومية و زيادة الجريمة المنظمة، والتقليل من فاعلية القرار السياسي و يقود إلى الاستخدام غير الكفء للموارد المتاحة، ويثيب المجرم على حساب النزيه، كما يؤدي إلى تمكين البيروقراطيين و الموظفين العموميين من أن يصبحوا من أصحاب الملايين فحسب، بل يقود أيضا إلى تدهور ملايين الأفراد العاديين[17].

2- يسهم الفساد الإداري في تراجع دور الاستثمار العام و إضعاف مستوى الخدمات في البنية التحتية و تؤثر في توجيهها بالشكل السليم أو تزيد من كلفتها الحقيقية، كما أن للفساد الإداري أثر كبير في تحديد حجم وجود الاستثمار الأجنبي ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول النامية إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي بأكبر حجم و أفضل جودة لما يمكن أن تحققه هذه الاستثمارات من توفير الموارد المالية و فرص العمل و نقل المهارات و التكنولوجيا، حيث برهنت الدراسات و أثبتت التجارب أن الفساد الإداري يقلل من حجم الاستثمارات و يضعف من جودتها في بناء و تعزيز الاقتصاد الوطني بل حتى أنه يقود إلى جعلها عبئا كبيرا على موارد الدولة، بالإضافة إلى عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار بسبب تخوفه من إصرار الفساد باستثماره[18]، و كدليل عملي على ذلك اثارت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال زيارتها الأخيرة للجزائر شهر سبتمبر 2018 ، مسألة الفساد الإداري في الجزائر بناء على شكاوي تلقتها من طرف رجال الأعمال الألمان المستثمرين بالجزائر،

و الذين ادعوا أن اجراءات الإدارة الجزائرية لا تحقق متطلبات و معايير الشفافية المعتمدة دوليا ما يهدد مبدا المنافسة الحرة و المساواة و تكافؤ الفرص بين المتعاملين الاقتصاديين.

3- يساهم الفساد الإداري في إحداث ما يعرف بفقدان الثقة في المؤسسات و الهيئات العامة و الشك في جدارتها لتنفيذ القانون و تحفيف الاهداف المرسومة لهان كما يولد أضرارا عامة فهو ينزع سلطة القانون و قد تكون التكاليف الاجتماعية لبعص الممارسات الفاسدة عالية جدا و ذلك عندما تلحق الضرر بالسلامة العامة و تنسف نظام الاستحقاق و الجدارة في تولي المناصب، ولا بد من الإشارة إلى أن الفساد الإداري بخلق هياكل و بنيات وسيطة متعددة الحلقات و هذا نوع من الخصخصة القسرية للوظائف الحكومية، حينما يتم وضع الوظيفة و الخدمة العامة لتحقيق المنافع الخاصة و هذه الوضعية يترتب عليها ما يعرف بالاحتكار الذي يقوم به الموظفون و المسؤولون للمعلومات و الإجراءات الأكثر مردودية و قيمة و أهمية للأفراد. [19]

4- إحداث خلل في القيم الاجتماعية و هذا يتحقق من خلال الواسطة و المحسوبية و المحاباة (Népotisme) التي تأخذ حق او حقوق بعض الأفراد على حساب آخرين، وهذه المظاهر تتصدر القيم السائدة متقدمة بذلك على قيم الأخلاق و العلم التي كانت امل الشباب و الدافع لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي، و انتشار الفساد بين الدوائر الرسمية دون رقابة فعالة يذهب ضحيته الافراد بداية، و من تم المجتمع و الدولة و المصلح المطلب الأول: مفهوم الفساد و آليات مواجهته

إن الفساد بصورة عامة يمثل ظاهرة مركبة و متنوعة و متفاوتة الشدة و ذات أبعاد متعددة و الفاعلين فيها و العوامل المتداخلة فيها فهي ظاهرة متعددة الأشكال و الأنماط فهناك فساد سياسي، فساد إداري، فساد مالي وغيرها.

III المحور الثاني: رقمنة الإدارة العامة و الإدارات المالية كآلية لمكافحة الفساد

يعتبر قطاع المالية العمامة القطاع الأهم في أي دولة حيث تقوم كل العمليات الحكومية على المخصصات المقررة لها بموجب الميزانيات العامة و لحيوية هذا القطاع تسعى الحكومات لفرض أكثر الآليات صرامة لمراقبة أنشطة أجهزتها المالية، و تعد الوسائل الرقمية داعما إضافيا للرقابة على المال العام و على حياد ونزاهة القائمين على تسييره في إطار وظائفهم الحكومية.

III -1 الجزء ألأول: دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري

إن نظام الإدارة التقليدي الذي تعمل الإدارة العامة من خلاله، و الذي تعود عليه المواطن، و ألفته قطاعات الأعمال على مر السنين، هذا النظام الإداري أصبح من مخلفات الماضي غير القادر على مواكبة التطور و دخول عصر المعلوماتية، و هو إلى جانب ذلك نظام روتيني بطيء تأكله صور الفساد الإداري ، وتمزقه البيروقراطية و تغيب عنه العدالة و المساواة، و هنا لا بد كإجراء تمهيدي للولوج في الإجراءات و المراحل التنفيذية للحكومة الإلكترونية، من إدخال إصلاحات معينة على هذا النظام الإداري تتمثل بالتقليل من الروتين و البيروقراطية في العمل، و محاولة تقليص الإجراءات و تفعيل صور الرقابة الإدارية على مصدر القرار و منفذه على حد سواء، ذلك أن الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية لا يمكن أن ينجح إذا لم يتم إصلاح النظام الإداري التقليدي أولا، سيما و أن هذا النظام هو عمود الإدارة الإلكترونية، خصوصا في مراحل تطبيقها الأولية و على الفترة الزمنية القريبة. [20]

و يقصد بها أن يتصرف كلا من أطراف المعاملات الإلكترونية بطريقة مكشوفة و هذا منطقي لأنه في ظل الإدارة الإلكترونية يتم توحيد سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجميع و إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار، و بذلك يوجد اتصال مباشر بين أصحاب المصلحة و المسؤولين، و بجانب ذلك يوجد توحيد خطوات تنفيذ الخدمة بمعنى أن هناك

أسلوبا موحدا للتعامل مع كل من يرغب في الحصول على خدمات هذه الإدارة، حيث أن الشخص الذي يرغب هفي قضاء طلبه من جهة الإدارة الإلكترونية فإنه يجب عليه اتباع إجراءات محددة منصوص عليها، و بالتالي لا يمكن لأي متعامل آخر اختصار هذه الإجراءات أو ترك مرحلة من مراحلها، فالجميع متساوون في اتباع هذه الإجراءات و بذلك فإن الإدارة الإلكترونية أداة هامة لمحاربة الفساد الإداري مما يؤدي إلى القضاء على الرشوة و المحسوبية و الوساطة و في ظل هذه الشفافية تنتشر روح الديمقراطية الإدارية التي تساهمك في تطوير العلاقة بين إدارة الدولة من ناحية، و من صاحب المصلحة و الدولة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى عدم وجود ملفات وثائق إدارية ملوكة للإدارة تمنع أي جهة أو من الاطلاع عليها بحجة أنها سرية حيث أن المعلومات في متناول الجميع تمكن كل صاحب مصلحة من الوصول إليها. [21]

وكمثال على توسيع استخدام الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري بما يتيح تعزيز الرقابة على الإنفاق العام و يساهم في تضييق المجال على التلاعب به أو أي ممارسات قد تصدر من الأعوان العموميين القائمين على الإشراف عليه وذلك في سبيل الوقاية من الفساد بشقيه الإداري و المالي فقد اعتمد المشرع في المرسوم الرئاسي رقم: 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام طريقة مستحدثة في تسيير الصفقات العمومية بما تحمله هذه الأخيرة من أهمية استراتيجية في التسيير العمومي و التنمية الوطنية و المحلية على حد سواء.

و قد تم تخصيص الفصل السادس من المرسوم للاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، حيث نص على تأسيس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية تسيرها وزارة المالية و الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال تخص الاتصال الإداري العمومي في مجال الصفقات العمومية. [22]

على أن تصع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المترشحين للمنافسة على أي صفقة، وذلك حسب جدول زمني يحدده قرار صادر من الوزير المكلف بالمالية، كما يمكن للمتعهدين الرد على الدعوة للمنافسة بطريقة الكترونية أيضا، حسب الآجال القانونية المحددة في الجدول الزمني، كما أكد نص المرسوم على أن كل عملية خاصة بأي اجراءات على حامل ورقي (الطريقة التقليدية)، يمكن تكييفها بحيث تتم بطريقة إلكترونية. [23] على أن تستعمل الوثائق و المعلومات التي تتم عبر هذه البوابة لتشكيل قاعدة بيانات بغرض استعمالها في العمليات اللاحقة لهذا الأجراء، و لتبسيط ة تيسير التعاملات في الصفقات العمومية نص المرسوم سالف الذكر على أن الوثائق التي تستطيع المصلحة المتعاقدة الحصول عليها بطرق الكترونية لا تطلبها من المتعهدين من الأساس بل ترفقها هي تلقائيا. [24]

وكذلك نصت المادة 206 من المسوم الرئاسي 247/15 على إجراءين مهمين فقي عمليات إبرام و تحضير الصفقات العمومية حيث: " يمكن للمصلحة المتعاقدة ، لاختيار أحسن عرض من حيث الامتيازات الاقتصادية في حالة صفقات اقتناء اللوازم و تقدمي الخدمات العادية، اللجوء:

- لإجراء المزاد الإلكتروني العكسي، بالسماح للمتعهدين بمراجعة أسعارهم أو عناصر أخرى من عروضهم القابلة للقياس الكمي.
- للفهارس الإلكترونية للمتعهدين، في إطار نظام اقتناء دائم، تنفيذا لعقد برنامج أو عقد طلبات."

و بالرغم من قلة نسبة الاستخدام لهذه الوسائل الرقمية في عمليات تحضير و إبرام الصفقات العمومية، اكنها جيدة كخطوة أولى ، على أن توسع بشكل أكبر مستقبلا بما يتيح مراقبة عمليات التعاقد العمومي على المستويين المركزي و المحلي خصوصا من طرف الهيئات الرقابية و القضائية في سبيل الوقاية من الفساد و مكافحته وحماية المال العام من

سوء الاستغلال أو الاختلاس أو التبذير تماشيا كذلك و أهداف ترشيد الميزانية و الدفع بعمليات التنمية الوطنية إلى الأمام بنجاعة.

III -2 الجزء الثاني: عصرنة المالية العامة وإضفاء الشفافية على التسيير المالي العمومي

من خلال النظم الرقمية وصيغ الإبلاغ الموحدة والواجهات الإلكترونية، تكون السلطات الضريبية أقدر على الوصول إلى المخزون الثري من المعلومات التي جمعها القطاع الخاص عن أنشطة مثل المعاملات والدخل من الفوائد في البنوك.

وفي ظل تحسن أساليب جمع البيانات وزيادة القدرة على معالجتها، يمكن للحكومات تطوير أساليب جمع الضرائب المطبقة حاليا. وتتيح الإقرارات الإلكترونية وسيلة أسهل وأقل تكلفة لملء الإقرارات الضريبية، ولمعالجة البيانات الواردة فيها من قبل الحكومات. ويمكن في الوقت الحالي الاطلاع على معلومات شاملة للغاية عن الطرف الثالث بحيث يوجد عدد قليل ولكن متزايد من السلطات الضريبية التي تسجل البيانات في الإقرارات الضريبية مسبقا، ولا يكون على دافعي الضرائب في هذه الحالة سوى التحقق من المعلومات المعروضة عليهم.

أولا: رقمنة المالية العامة في بريطانيا كنموذج.

ثمة أساليب فعالة للغاية حاليا لجمع بيانات فرادى دافعي الضرائب. ففي المملكة المتحدة، يعتمد نظام الحاسب الآلي المستخدم لدى إدارة الإيرادات والجمارك الملكية على مجموعة كبيرة من مصادر الحكومة والشركات والبصمات الإلكترونية للأشخاص لتحديد إجمالي دخل دافعي الضرائب واستخدامه لاحقا في تقييم مدى دقة ما يقدمونه من معلومات. ويمكن الاستفادة أيضا من زيادة قدرات معالجة البيانات في تعزيز دقة تنبؤات الإيرادات. ومع زيادة القدرة على تخزين البيانات وتحليلها، يمكن للحكومات استغلال الارتباط بين حجم المتحصلات الضريبية والدورة الاقتصادية في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية وربما منعها، أو مراقبة أرصدتها النقدية لتقييم احتياجاتها من السيولة والقروض. كذلك فإن انتشار نموذج الأنشطة الاقتصادية بين النظراء، الذي يمكِّن المشترون والبائعون من إجراء المعاملات التجارية عبر وسائل رقمية، يتيح فرصا جديدة لتطوير عملية تحصيل الضرائب.

ويمكن لمنصات الأنشطة الاقتصادية بين النظراء أن تؤدي دور الذي أمناء الحفظ أيضا. ومن أمثلة ذلك موقع Airbnb [25] الذي يقتطع الضرائب الفندقية نيابة عن مالكي العقارات الذين يستخدمون هذه المنصات في 10 اقتصادات متقدمة وصاعدة.

والتكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك نظم الدفع الإلكتروني، لا تسهم في تخفيض تكلفة تحصيل الضرائب فحسب، بل تتيح كذلك إمكانية توسيع القاعدة الضريبية)على سبيل المثال، من خال تطوير آليات التعرف على هوية دافعي الضرائب ومراقبتهم وتسهيل الامتثال عليهم باستخدام وسائل مثل تكنولوجيا الهاتف المحمول. وتسهم هذه التكنولوجيا أيضا في تحسين آليات توصيل مدفوعات الرعاية الاجتماعية. فقد أدت رقمنة المدفوعات إلى تراجع كبير في تكلفة تنفيذ بعض البرامج الحكومية ومشاريع التنمية [26].

ثانيا: نماذج لأنظمة رقمية معتمدة من وزارة المالية في مجال الميزانية و المحاسبة العمومية

إن التحولات الرقمية غير المسبوقة التي يشهدها العالم قد أثرت على كافة مناحي الحياة وأسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما انعكست كذلك على

آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها المالية العامة، و تتطرق رقمنة المالية العامة للعديد من الجوانب من بينها التحول الرقمي على صعيد إدارة جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والمصروفات العامة) لاسيما من خلال تبني نظم التحصيل والدفع الإلكتروني، اعتمدت الجزائر مطلع الألفية الجديدة توسيع الأنظمة المعلوماتية في الإدارة العمومية بكافة قطاعاتها و مستوياتها و ذلك في إطار مشروع "الجزائر الإلكترونية" و كانت قطاعات معينة هي السباقة في تأسيس و توسيع بنيتها التحتية الرقمية ن منها قطاعات العدالة و الداخلية و الجماعات المحلية و المالية التي تخص دراستنا المتواضعة هذه ، والتي سنتطرق لبعض الأنظمة التي أُسست في سبيل تعزيز الرقابة على الميزانية العامة و تسهيل عمل الجهات الرقابية و ترشيد النفقات وعقلنة الإنفاق العام.

1- نظام المعلومات المدمج للمديرية العامة للضرائب

تستخدم تقنيات الإعلام الآلي على مستوى المديرية العامة للضرائب لمعالجة النشاطات الخاصة بالجداول، وأسندت هذه المعالجات إلى المراكز الجهوية للإعلام الآلي المجهزة بأنظمة آلية مركزية، في الوقت الذي لم يكن تبادل المعلومات مع المديريات الولائية للضرائب يتم عن طريق الإعلام الآلي إلا ابتداء من سنة 1990 ، حيث تم إدراج الحاسوب على مستوى القابضات، المديريات الولائية للضرائب والمديريات الجهوية للضرائب وكذا وضع شبكات داخلية من نوع LAN في هذه المصالح.[27]

كما ساهم تطوير الكثير من تطبيقات المعلوماتية الموجهة للاستخدام على مستوى مختلف المصالح (القباضة، المديرية الولائية للضرائب، المديريات المركزية)، بتغطية بعض النشاطات مثل :التحصيل، تسيير ملفات المكلفين بالضريبة، وضع إحصائيات حول التحصيل، متابعة المنازعات، وبذلك سمحت الإصلاحات المتخذة من طرف المديرية العامة للضرائب ابتداء من سنة و 2000 التي أدت إلى إعادة هيكلة مصالح الجباية، بتطوير تطبيقات جديدة ضمت بعض النشاطات الخاصة بهذه المصالح الجديدة كاستقبال المكلفين بالضريبة، تسيير الملف، التكفل بالتحصيل وتسيير الوعاء الضريبي...الخ

أما على المستوى المركزي فقد عرفت هذه الحقبة إدراج تكنولوجيات جديدة للإعلام والاتصال أبرزها: تطوير الأنترنت والموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، توسيع نظام المراسلة الإلكترونية والذي قام بتسهيل الاتصال مع المديريات الولائية للضرائب والمديريات الجهوية للضرائب.

ومن أبرز الإجراءات العملية التي تبنتها الوزارة في هذا الإطار وضع الترقيم الجبائي وذلك بالاستعانة بنظام المعلومات للمديرية العامة للضرائب، تم تأسيس ترقيم المكلفين بالضريبة بالاعتماد أساسا على رقم التعريف الجبائي (NIF) الذي نصت على إنشائه المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006 بهدف توفير هوية مركزية فريدة من نوعها ونهائية و التحقق من هوية المكلفين بالضريبة وممتلكاتهم العقارية وكذلك تعقب المعاملات وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر بالإضافة إلى مراقبة فئة المكلفين بالضريبة. [28]

2- نظام المعلومات المُدمج للمحاسبة والخزينة

أما فيما يتعلق بتطبيق الخزينة العمومية لإجراءات الرقمنة ، فإنّ أنظمة الاستغلال الخاصة بالستينيات التي كانت ملكية بعض مصممي الحاسوب استبدلت بصفة تدريجية بأرضيات مطابقة للمعايير والمقاييس الخاصة بأنظمة المعلومات، والتي أعدت من خلالها تطبيقات جديدة من قبل كفاءات وطنية حيث تغطي هذه التطبيقات مجمل وظائف الخزينة، حيث كان يجب على الخزينة العمومية امتلاك كل الإمكانيات المتاحة لها من تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال من أجل تبادل وتقاسم أفضل للمعلومة على المستوى الداخلي وكذا مع الشركاء الوظيفيين. ومن بين إجراءات التحديث المتخذة من

طرف المديرية العامة للمحاسبة تجدر الإشارة إلى إعداد نظام الإعلام الجديد وتنفيذه على مستوى خزائن الولايات المرتكز على إدخال البيانات وتتبعها وأمنها وكذا تطورها.

إنّ هذا النظام يسمح بإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، ويمكن مستعملي التطبيقات من ممارسة مهامهم من خلال مركزة البيانات في الوقت الفعلي أي فور ورودها ليتمّ بذلك نشر كل الوضعيات الدورية أو الإحصائية وكذا بيانات المعطيات المحاسبية بغية اتخاذ قرار سريع.

وفي إطار المسعى الرامي إلى ضبط المقاييس وتحقيق التجانس، تسعى المديرية العامة للمحاسبة إلى أن تستعمل كل الشبكة المحاسبية للخزينة (المصالح المركزية واللامركزية) فقط التطبيقات الوطنية في ممارسة نشاطاتها، فهذا المبدأ سيؤطر كل مهمات ونشاطات التسيير المسندة إلى الخزينة العمومية على كل المستويات منها: التحصيل، تسيير الجماعات والمؤسسات العمومية، نفقات الدولة، المحاسبة والخزينة. وسيتابع هذا الإجراء تدريجيا من أجل تلبية تزايد الاحتياجات فيما يخص التسيير وتطور طبيعة وظروف ممارسة المهام فهو يلبي الانشغال المتعلق بأمن وفعالية، ترابط، توفر واسترجاع المعلومة المحاسبية من حيث التحليل المالي، بيانات المعطيات المحاسبية، الدراسات الاقتصادية وأدوات الإشراف واتخاذ القرارات للتحكم الأفضل في النفقات العمومية وبالتالي ترشيدها. [29]

فعلى صعيد الإيرادات العامة، ساعدت رقمنة الضرائب العديد من الدول على زيادة مستويات التحصيل الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التحول للنظم الإلكترونية للإقرار والامتثال الضريبي والتحصيل والفوترة الإلكترونية. فيما ساهمت رقمنة الإنفاق العام في زيادة كفاءة نظم المشتريات الحكومية، ومكافحة الفساد، وتحسين فاعلية نظم التحويلات الاجتماعية عبر إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة لمن هم مؤهلون للحصول على الدعم، وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر قنوات الدفع الإلكتروني بطريقة سهلة وآمنة، يمكن التحقق منها مثل الهواتف المحمولة باستخدام توقيع البصمة البيومترية، وبالتالي تمكين الحكومات من الوصول إلى قاعدة واسعة من المستفيدين بأقل كلفة. إضافة إلى ما سبق، ترتبط رقمنة المالية العامة أيضاً بتبني أحدث النظم التقنية فيما يتعلق بالجوانب الأخرى المرتبطة بالسياسة المالية ومن بينها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ونظام إدارة الديون والتحليل، وغيرها من النظم التي ساعدت على زيادة مستويات شفافية وشمولية ودقة عمليات الموازنة العامة للدولة، و في هذا السياق، تشير التقديرات إلى أن التحول إلى عمليات التحصيل والدفع الإلكتروني على جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) يُمكن أن يساعد على تحقيق وفورات اقتصادية سنوية تقدر بما يتراوح بين 0.8 و1.1 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في الدول النامية، أي ما يتراوح بين 220 و320 مليار دولار. [30]

إذن فرقمنة الإدارة المالية الدولة تحقق أهدافا متعددة منها زيادة الإيرادات و شفافية المعاملات المالية مما يساهم بالتأكيد في محاصرة منافذ الفساد و مصادره كما تتيح للسلطة القضائية و لمختلف الهيئات الرقابية القيام بمهامها في مراقبة حركة الأموال و التدقيق في مصادر دخل الأعوان العموميين أو المتعاملين الاقتصاديين أو غيرهم.

IV - خاتـــمـــة

تعد الإدارة الإلكترونية نموذجا حديثا في التسيير الإداري و المالي للمرافق العامة حيث فضلا عن أدوارها في تحسين الخدمات العمومية للجمهور و جودتها، تساهم في تعزيز الشفافية الإدارية بما يتيح تفعيل الرقابة الإدارية و القضائية على المال العام و على مدى التزام الأعوان العموميين الموكلة إليهم مهام التسيير بالقانون و محاذير الجرائم ذات الصلة بالفساد خاصة ماتعلق بنوعيه: الإداري و المالين ورغم مكتسبات ما تحقق من رقمنة في الإدارة العمومية و المالية غلا أن هناك قصورا يلاحظ خاصة:

- التطبيق الجزئي لنظام الإدارة الإلكترونية خاصة في مجال الميزانية للجماعات المحلية
- ضعف التنسيق بين الجهات الإدارية والرقابية ذات الشأن بالسهر على حسن استعمال المال العام
- غياب إطار تشريعي موحد لمختلف عمليات الرقمنة التي تتم على مستوى الإدارة العمومية
- فيما تعلق بالصفقات العمومية، التطبيق الجزئي لاستعمال الوسائل الإلكترونية وهو ما يعيق تحقيق الهدف المرجو من اعتماد هذا النظام على أحسن وجه
- عدم تعميم استخدام انظمة المعلومات في مجال التحصيل الضريبي مما يتيح الفرصة لمواصلة عمليات التهرب الضريبي و الغش الصريبي.

و كتوصيات لمعالجة أوجه القصور المذكورة نقترح ما يلي:

- توسيع بنية الإدارة الإلكترونية عامة و المتعلقة بالمعاملات المالية خاصة.
- سن قانون متكامل للإدارة الإلكترونية و تخصيص أحكام فيه لكيفيات مكافحة الفساد و الوقاية منه عبر الأنظمة الرقمية الحكومية.
- ضرورة وجود رؤية قومية متكاملة للتحول الرقمي تستند التجارب العالمية الناجحة على صعيد رقمنة المالية و وجود رؤية وطنية شاملة للتحول الرقمي وفق إطار تدريجي حسب جدول زمني واضح يراعي توفير المتطلبات اللازمة والبنية الأساسية الداعمة لهذا التحول.
- اعتماد خطة الشمول المالي كأساس لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة بما يتيح نفاذ السكان إلى هذه الخدمات الرقمية و التبليغ عن ما يعلمون من وقائع فساد.
- التركيز على متطلبات حماية الخصوصية وسرية البيانات ودعم الأمن السيبراني ضمانا لعدم وقوع تشهير بالمشتبهين على نحو يصر بسمعتهم.
- إعداد نموذج متكامل لرقمنة المشتريات العمومية بما يتيح الاطلاع و التدقيق في أوجه صرف المال العام.
- ربط أنظمة المعلومات في الإدارت العمومية مع أنظمة القضاء و مجلس المحاسبة و وزارة المالية و الوزارات المعنية.

الهوامش والمراجع

[1] محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية،ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص42-44.

[2] محمد محمود الطعامنة و طارق شريف علوش، الحكومة الإلكترونية و تطبيقاتها في الوطن العربين المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2004، ص9 و 10.

[14] أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية- دراسة مقارنة - ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 32.

[4] أسامة أحمد المناعسة و جلال محمد القاضي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، منشرات الحلبي الحقوقية ، عمان، 2013، ص63.

[5] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص166.

[6] أسامة أحمد المناعسة و جلال محمد القاضي، مرجع سابق، ص65.

[7] علاء حسين التميمي، إدارة المرافق العامة في ظل الحكومة الإلكترونية ، المعهد العربي للدراسات القانونية، القاهرة، 2010، ص6.

[8] عبد الفتاح بيومي حجازي، نفس المرجع، ص170.

[9]عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015،ص93-94.

[10] سورة المائدة، الآية 33.

[11] سورة الأعراف، الآية 56.

[12] عبد الوهاب بن خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، الكويت، 1986، ص132.

[13] عمر موسى جعفر القريشي، مرجع سابق، ص 95-97.

[14] أنظر: المادة 02 من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، المؤرخ في:20 فيفري 2006، ج.ر. رقم 14 لسنة 2006.

[15] أنظرك الباب الرابع، المواد من 25-47 من القانون 01/06، المرجع نفسه.

[16] د. رمضان السنوسي و د. عبد السلام بشير الدويبي، الفساد بين الشفافية و المسائلة، المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، 2006، ص76.

[17] منقذ عمر داغر، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية و التنظيمية لموظفي الحكومة و منظماتها- حالة دراسية من دولة عربية- مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد الستون،2001،ص15.

[18] د. طارق عبد العزيز، الفساد الإداري و طرق معالجته، مجلة المستقبل العربي، العدد الثاني عشر، السنة الثالثة، ديسمبر2007،ص125.

[19] د. رمضان السنوسي و د. عبد السلام بشير دويبي، مرجع سابق، ص80.

[20] نفس المرجع، ص57.

[21] أمل لطفي حسن جاب الله، المرجع السابق، ص41.

[22] المادة: 203 من المرسوم الرئاسي 247/15 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام، المؤرخ في: 2015/09/16، الجريدة الرسمية عدد 50 المؤرخة في:
09/20 /2015.

[23] المادة: 204 من المرسوم الرئاسي 247/15.

[24] المادة: 205 من المرسوم الرئاسي 247/15

[25] Airbnb موقع يتيح للأشخاص تأجير و استئجار السكنات نشاطاته منتشرة في 33 الف مدينة في 192 دولة حول العالم، تأسس عام 2008 و مقره الرئيسي في ولاية كاليفورنيا الأمريكية.

[26] International monetary foundation, Digital Revolutions in Public finance IFM,2017, P 12,13, link of downloading : http:// www. elibrary.imf.org.

[27] أنظر: موقع المديرية العامة للضرائب http://www.mfdgi.gov.dz/ ، تمت زيارته في: 2020/04/07 على الساعة 22:20

[28] راجع المادة 41 من القانون : 16/05 المؤرخ في 2005/12/31، يتضمن قانون المالية لسنة 2006 ، الجريدة الرسمية عدد: 85 لسنة 2005.

[29] أنظر: موقع المديرية العامة للمحاسبة http://www.mf-dgc.gov.dz/، تمت زيارته في: 2020/04/07 على الساعة 22:55.

[30] د. هبة عبد المنعم، رقمنة المالية العامة، مجلة موجز سياسات، سلسة تصدر عن صندوق النقد العربي، العدد الثاني، أبريل 2019، ص2.